



نموذج اشتراك في خدمة نقل الملكية ضمن خدمات «تم»

بيانات المنشأة

الاسم العربي الكامل للمنشأة: الاسم العربي المختصر للمنشأة:
العنوان (موقع المنشأة):
المدينة: الهاتف: الفاكس:
ص. ب: الرمز البريدي: موقع الشركة الإلكتروني:
اسم المالك: الهاتف: جوال:

معلومات المستخدم الرئيسي

اسم المستخدم الرئيسي (User ID): رقم الهوية: الجوال:
الهاتف: البريد الإلكتروني: لغة المستخدم: العربية الإنجليزية
الاسم بالعربي: الاسم بالإنجليزي:

إقرار وتعهد وتفويض (يبدأ من قبل الإدارة العليا للمنشأة فقط)

(إقرار وتعهد وتفويض (يبدأ من قبل الإدارة العليا للمنشأة فقط
أطلب اشتراك المنشأة الموضح بياناتها أعلاه في خدمة " نقل الملكية " ضمن خدمات «تم» وأقر بصحة وسلامة التراخيص الصادر لي من الإدارة العامة للمرور والتي بناء عليها اطلب الاشتراك في هذه الخدمة واتعهد باستعمال هذه الخدمة في الأغراض المعتمدة لها كما أتعهد بالالتزام بالشروط والاحكام ذات العلاقة التي تصدر من علم أو من الادارة العامة للمرور التي تنظم استخدام هذه الخدمة وأتعهد بتحمل كافة المسؤوليات فيما يتعلق باستخدام النظام من قبل المستخدمين التابعين لمنشأتي. علماً بأنني اطلعت ووافقت على الشروط الواردة خلف النموذج.

الاسم: المنصب:
رقم الهوية: رقم الجوال:

التوقيع:	ختم المنشأة	تصديق الغرفة التجارية
----------	-------------	-----------------------

ملاحظات:

يشترط في المستخدم الرئيسي ان يكون سعوديا .
- يتحمل المشترك المسؤولية التامة عن أي مخالفة أو إخلال بشروط واحكام هذه الخدمة من قبل المستخدم او الاستخدام في غير الاغراض المحددة لها.

أحكام وشروط استخدام خدمة «نقل الملكية»

أولاً: التعريفات

- «مزود الخدمة» هي (شركة العلم لصندوق لأمن المعلومات) شركة سعودية مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.
- «المشتري» وتعني المنشأة المشتركة بخدمة «تم» ولديها حساب للدخول إلى نظام تم.
- خدمة «نقل الملكية» هي خدمة ضمن خدمات «تم» يتم توفيرها إلكترونياً بواسطة النظام تمنح المشتري صلاحية القيام بنقل ملكية المركبات إلكترونياً من خلال النظام والمستخدمين المفوضين من قبله وذلك وفق ضوابط وشروط حسب ما هو مبين في دليل المستخدم الموجود على رابط: www.famm.sa ويتم الاشتراك وتفعيل هذه الخدمة من خلال نظام خدمة «تم» عن طريق المستخدم الإلكتروني.
- نظام تم: تعني خدمة تم والخدمات التابعة لها.
- «المستخدم» من الخدمة «هم أطراف العلاقة في الخدمة المقدمة سواء البائع أو المشتري أو المستخدم الفعلي أو المفوض لهم.
- «عقد المبيعة الإلكتروني» عقد يصدر من نظام تم ويقع عليه البائع والمشتري بعد اتمام عملية نقل المبيعة و يتم رفعه في نظام تم مع الوثائق والمستندات الأخرى المطلوبة.
- «الجهات المختصة» وتعني وزارة الداخلية، الإدارة العامة للمرور والجهات التابعة لها أو الجهات القضائية المختصة.

ثانياً: شروط استخدام خدمة نقل الملكية للمركبات

- الإدارة العامة للمرور ويتحمل المسؤولية كاملة حال مخالفة ذلك.
- يلتزم المشتري بعدم نقل ملكية أي مركبة إلا إذا كانت صالحة للاستخدام ولها رخص سير سارية المفعول وشهادة فحص عند تسجيل على أنظمة الإدارة العامة للمرور.
- يلتزم المشتري بعدم السماح بخروج المركبة من المعرض إلا بعد اتمام إجراء نقل الملكية بنجاح على نظام «تم».
- يلتزم المشتري بعدم نقل ملكية أي مركبة مملوكة لشركة أو مؤسسة.
- يمكن للمشتري إدراج المستخدم الفعلي للمركبة بعد اتمام عملية نقل الملكية إذا رغب المشتري بذلك بشرط حضور المستخدم الفعلي شخصياً وتوقيعه على نموذج الموافقة (ويرفق ضمن ملف المبيعة).
- يلتزم المشتري بإبلاغ أهل رخصة سير المركبة (الإستارة) القديمة عند نقل الملكية وذلك عن طريق تخريمها.
- يلتزم المشتري بعدم إبرام أي مبيعة عن طريق نظام «تم» إلا بحضور المالك (البائع) والمشتري شخصياً ولا تقبل الوكالة الشرعية.

- يجب على المشتري التحقق من وجود تأمين مركبة ساري المفعول مسجل إلكترونياً لدى أنظمة الإدارة العامة للمرور باسم المشتري على المركبة.
- يجب على المشتري التحقق من ملكية البائع للمركبة وأنه يملك هوية وطنية / إقامة سارية المفعول سواء للسعودي أو المقيم.
- في حال كون جنس المشتري أنثى يلتزم المشتري بعدم نقل ملكية المركبة له إلا بعد توفر الشروط التالية:
 - أن يكون الجنس ذكراً فقط.
 - وجود إقامة سارية المفعول.
 - وجود رخصة قيادة خصوصي سارية المفعول.
 - أن يكون نوع المركبة خصوصي فقط.
 - أن لا يزيد عدد المركبات المسجلة باسمه عن مركبتين سواء كان مالك أو مستخدم فعلي أو مفوض.
 - إضافة إلى الشروط الأخرى في هذا البند وأي شروط تعتمد مستقبلاً من قبل مزود الخدمة أو الإدارة العامة للمرور.

- يلتزم المشتري بالخدمة بحفظ أصل ملف المبيعة كاملاً في سجلاته متضمناً صورة من هوية طرفي المبيعة وأصل رخصة سير المركبة المتلفة.
- يلتزم المشتري بطباعة عقد المبيعة الإلكتروني وتوقيعه من قبل البائع والمشتري وحنم المشتري عليه وإرفاقه في نظام تم مع صورة ضوئية من هوية البائع والمشتري بعد تنفيذ عملية المبيعة بنجاح.
- عند طلب مزود الخدمة تسليم أصل ملف المبيعة يلتزم المشتري بتسليمه مفورساً وذلك خلال أربعة وعشرون ساعة كحد أقصى من وقت طلبه بحيث يتضمن ما يلي:

- أ. أصل من عقد المبيعة الإلكتروني.
- ب. أصل رخصة سير المركبة القديمة المتلفة.
- ت. صور الوثائق الثبوتية (الهوية الوطنية / الإقامة) وأي وثائق تطلب نظرياً المبيعة.
- يلتزم المشتري بوضع لوحة لحيه مقره تتضمن شروط وضوابط نقل الملكية للبائع والمشتري المعتمدة من قبل الإدارة العامة للمرور.
- يلتزم المشتري بعدم نقل ملكية أي مركبة تزيد قيمتها عن (مائة ألف ريال) إلا بشيك توثق بياناته في عقد المبيعة الإلكتروني حسب حقول عقد المبيعة الإلكتروني وذلك تنفيذاً لقرار سمو وزير الداخلية رقم ٤٥٨٩ وتاريخ ١٢/١٢/١٤٣٧هـ.
- يلتزم المشتري بعدم إلغاء أي مبيعة تتم عن طريقه.
- يلتزم المشتري بتسجيل أي مركبة سيعرضها للبيع على قائمة المركبات المعروضة للبيع.
- يلتزم المشتري بعدم قبول المبيعات من (متلقي الركيان - السريضية) التي تتم خارج المعرض وذلك تنفيذاً للقنوي رقم (١٤٤٠٩) الصادرة من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بتحريم بيع تلقي الركيان.
- يحضر على المشتري بمطابقة عرض أو وقوف المركبات المخصصة للبيع خارج المعرض أو إجراء الحراج عليها.
- يحضر على المشتري القيام بتنفيذ عمليات بيع أو شراء المركبات التي تحمل لوحات أجنبية أو المركبات المصنعة أو ذات التجهيزات الأمنية الخاصة.
- يلتزم المشتري بمطابقة رقم هيكل المركبة مع رخصة سير المركبة وعقد المبيعة خلال تنفيذ الخدمة.
- يلتزم المشتري عند نقل الملكية لمشتري سعودي في حال كانت المركبة نقل خاص بأن لا يزيد وزن المركبة عن ٣٥٠٠ كجم ولا يزيد عدد الركاب عن ٨ أشخاص للماقلات.
- مع مراعاة الأسباب المعتمدة من قبل مزود الخدمة لإنهاء الاشتراك الواردة في البند رابعاً يقر المشتري بأن استخدامه لخدمة نقل الملكية يسري بغير اشتراك من الإدارة العامة للمرور بممارسة نشاط البيع والشراء للسيارات وينتهي بانتهائه أو إنهائه.
- يلتزم المشتري بعدم استخدام الخدمة حال انتهاء صلاحية الترخيص الممنوح له من إدارة المرور ويتحمل المشتري المسؤولية الكاملة حال مخالفة ذلك.
- يلتزم المشتري بسعودة الكادر المنفذ لعملية نقل الملكية سواء من مستخدمين للنظام أو مساعدين لهم في القيام بعملية المبيعة وذلك تنفيذاً لبرقية سمو مساعد وزير الداخلية رقم ٨١٤٩٨ وتاريخ ٩/١٢/١٤٣٧هـ.
- يلتزم المشتري بجميع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة الصادرة من الإدارة العامة للمرور أو الجهات ذات الاختصاص سواء المطبقة حالياً منها أو ما يصدر مستقبلاً.

ثالثاً: تكلفة الخدمة

- يتم احتساب تكلفة خدمة نقل الملكية وفق الأسعار المعتمدة في الموقع الإلكتروني لخدمة «تم» حسب عدد العمليات المتقدمة من قبل المشتري بحيث يتم إصدار فاتورة الاستخدام من خلال نظام «تم» بطريقة دورية بقيمة العمليات المنفذة لئتم سدادها عبر نظام سداد.
- يجب على المشتري دفع تكاليف العمليات المنفذة خلال ١٥ يوم من تاريخ إصدار الفاتورة ويتحمل المشتري جميع المسؤوليات المترتبة عن مخالفته ذلك كما يحق لمزود الخدمة إيقاف الاشتراك في حال عدم الدفع خلال المدة المحددة دون أي مسؤولية.
- تعتبر الفواتير الصادرة من مزود الخدمة صحيحة وغير قابلة للتعديل أو الاعتراض بعد مرور ١٥ خمسة عشر يوماً على إصدارها وفي حال وجود اعتراض من قبل المشتري خلال المدة المحددة يمكن لمزود الخدمة مراجعة تلك الفواتير علماً أن قراره بعد المراجعة يعتبر نهائي وهو المرجع النهائي لتحديد عدد وقيمة الفواتير.
- تخضع أسعار هذه الخدمة للتعديل والتغيير دون إشعار كغيرها من خدمات «تم» وفقاً لما يراه مزود الخدمة من مصلحة ويعتبر استخدام الخدمة بعد تغيير الأسعار إقراراً من المشتري بقبول الأسعار الجديدة.

رابعاً: إنهاء الاشتراك في خدمة نقل الملكية

- يحق لمزود الخدمة إنهاء الاشتراك في الحالات التالية:
 - استخدام المشتري لخدمة نقل الملكية في غير الغرض المخصص لها، أو إخلاله بأحد أحكام وشروط استخدامها.
 - سحب أو انتهاء تراخيص الإدارة العامة للمرور الصادرة للمشتري لممارسة نشاط بيع وشراء المركبات.
 - طلب الجهات المختصة إيقاف خدمة «تم» عن المشتري.

خامساً: العقوبات والجزاءات

- تسرى العقوبات المقررة في أحكام وشروط الاشتراك في

خدمة «تم» على جميع المخالفات المرتكبة فيما يخص استخدام خدمة «نقل الملكية» كذلك يمكن لمزود الخدمة في حال قيام المشتري بارتكاب أي مخالفة لأحكام وشروط استخدام خدمة نقل الملكية أو الشروط والضوابط التي ترد من الإدارة العامة للمرور سيتم تطبيق الجزاءات التالية:

- أ. فرض غرامة مالية على لا تتجاوز مبلغ وقدره (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة الف ريال سعودي عن أي مخالفة أو تلاعب باستخدام الخدمة.
 - ب. إيقاف الاشتراك في خدمة «نقل الملكية» لحين تصحيح المخالفة.
 - ت. إنهاء الاشتراك بشكل نهائي دون دفع أي تعويضات.
- لمزود الخدمة حق تقدير وتصنيف المخالفات وتحديد الجزاءات الملائمة لها وتطبيق هذه الجزاءات مجتمعاً أو منفرداً حسب حجم الأساءة والضرر الواقعين على المتضرر أو الخدمة وفقاً للجزاءات المذكورة أعلاه دون أن يكون للمشتري حق الاعتراض.
- ب. يعفى تطبيق أي من الجزاءات الواردة أعلاه على المشتري من مسؤولية الجهات المختصة أو المستفيد من الخدمة أو من المتضررين من مخالفة المشتري.

سادساً: أحكام عامة

- لا يحق للمشتري استخدام هذه الباقة إلا حال وجود اشتراك ساري في خدمة «تم» وترخيص ساري من الإدارة العامة للمرور.
- تعتبر شروط وأحكام خدمة تم التي سبق أن اشترك فيها المشتري سارية المفعول وجزء لا يتجزأ من أحكام وشروط هذا الاشتراك.
- يحق لمزود الخدمة القيام بتدقيق عشوائي على استخدام الخدمة من قبل المشتري، ولمزود الخدمة الحق في المطالبة بكافة الوثائق التي تساعده على عمل ذلك.
- يقر المشتري بعدم مسؤولية مزود الخدمة عن أي أخطاء أو إعطال فنية في خدمة نقل الملكية أو خدمة تم أو ما يترتب على تلك الأعطال أو غيرها.